

فتح الوهاب بشرح الآداب

ذكرها الانصاري



1957

1957

١٦٠
ف. أ.

فتح الوهاب بشرح الآداب ، تأليف زكريا بن محمد بن أحمد
ابن زكريا الانصاري السنيكي ، المصري ، الشافعي ،
ابويحيى ، شيخ الاسلام (٨٢٣ - ٩٢٦ هـ) . كتبت في
اواخر القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

١٩٢٦

٢٥٠ ق ١٢٠ س ٢٣ × ١٧ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ حسن ، اتصها المؤلف ٨٦٨ هـ

الاعلام ٣ : ٨٠ ، معجم المؤلفين ٤ : ١٨٢

١ - ادب منطق أ - الانصاري ،

زكريا بن محمد ٩٢٦ هـ بد تاريخ النسخ

بسم الله الرحمن الرحيم

وهو حسبي وكفى وصلى الله على النبي المصطفى محمد وعلى اهل الوفا قال الشيخ الامام
الحبر الهام شيخ الاسلام والمسلمين زين الملة والدين ابو يحيى زكريا الانصاري
الشافعي فسبح الله تعالى في ترقبه واعاده علينا وعلى المسلمين من بركته وبركات علومه
ومدده بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر لي كريم المراد الله الوهاب المنان المرشد للدليل
والبرهان احده ابلغ الحمد على جميع نعمه واسأله المزيد من فضله وكرمه واشهد ان لا
اله الا الله الواحد السلام يشهد ان محمدا عبده ورسوله الانام صلى الله عليه وسلم افضل
وعلى الله وصحبه الع

خ
الوهاب

خ
لشرح

خ
مفيض

مؤيد قال الماتن بسم الله الرحمن الرحيم اي
على امره بحال اي حال يترجم به لا يبد فيه بسم
قطع اي قليل البركة رواه ابو داود وغيره وحسنه
الله
ابن
الرحمن النيرة والله علم على الذات الواجب المحامد والرحمن
والرحيم
واسماء الله تعالى المأخوذة من نحو ذلك كما تؤخذ باعتبار الغاية دون المبدأ
والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة العنى كما في قطع
وقطع ومن هنا اطلق جماعة الرحمن على مفيض جلال النعم والرحيم على دقاتها
الله علينا بمعنى النعم او بمعنى الاعتداد بها على النعم عليه او بمعناها معا اعمالا للمشارك
في معنيته كما عليه الشافعي الوهاب العقل الذي هو افضل النعم اذ هو وسيلة للعادة

الذرية

الذرية والافروية وهو منبع العلم والعلم يجزي منه حجر النور من الشجر والنور
من الشمس وقدر وى انه صلى الله عليه وسلم قال اول ما خلق الله العقل فقال له
اقبل فاقبل ثم قال له ادبر فادبر ثم قال وعزني وجلالي ما خلقت خلقا اكرم على منك
بك اخف وبك اعطى وبك اثيب وبك اعاقب وعن غائشة انها قالت قلت يا رسول الله
بم يتفاضل الناس في الدنيا قال بالعقل قلت وفي الآخرة قال بالعقل قلت اليس انما يجزون
باعمالهم فقال وهل عملوا الا بقدر ما اعطاهم الله من العقل فبقدر ما اعطوا منه كانت
اعمالهم وبقدر ما عملوا يجزون ذكر ذلك الغزالي ثم قال والعقل يطلق بالاشتراك على

الشيء فان احد ما غريزة يتبها بالدرك العلوم الا انه نور يقذف في
الشيء من الاشياء ثانيا بعضا كما قاله جواز الجائزات
وهو من الاشياء العلوم قد يتنوع في بعض الاشياء
الذرة العقلية هو العقل وهو الذي يتنوع في بعض الاشياء
وانما اطلق على العلوم مجازا من حيث انها تتنوع في بعض الاشياء

العلم هو الخسئية وعبر عن اولها الامام الرازي بانه غريزة يتبها العلم بالافروية
عنه سلامة الالات وعرفه الشيخ ابواسحاق بانه صفة يميز بها بين الحسين والقيس
وهو قول الشافعي انه الله التميز وعرفه اكثر الحكماء بانه جوهر مجرد غير
متعلق بالبدن متعلق بالله بغير التقريف وبعضهم بانه جوهر مجرد عن المادة
في ذاته متعارف لهما في فعله وهو النفس الناطقة التي يشير اليها كل احد بقوله انا
وبعضهم بانه نور يضيء به طريق يتداه من محل ينتهي اليه درك الحواس
فيبتدى المطلوب القلب فيدركه القلب بتمامه بتوفيق الله تعالى قال صدر الشريعة
اي نور يحصل باشتراق العقل فكما ان العين مدركة بالقوة فاذا وجد النور والحصى

استحاط

للمعادة

فاضلا والاقراء جمع قرن بفتح القاف وهو المماثل في السن قال الجوهري
القرن مثلك في السن تقول هو على قرني أي سني والقرن من الناس
أهل زمان واحد نجم الدين عبد الرحمن **إدام الله تعالى بركته** وفي
منحة أيامه **فالتفت** أي طلبت **إدام الصواب** الإلهام القاء الشيء في القلب
خير كان أو شرا قال تعالى **فلهم** فخورها وتقوا صافذا فافقه الماتن إلى
الصواب وهو ما طابق الواقع وقيل أصابة الحق والحق ما طابق الواقع باعتبار
نسبة الواقع إليه والصدق ما طابقه باعتبار نسبه إلى الواقع ويقابل الصواب
الخطأ والحق الباطل **مقتد** الكذب وخض الماتن الصواب لأنه أعم الثلاثة
من الحكم أي المادى أي كثير النعم دأيم **إدام الله تعالى بركته**
يتمكن كان مما يتوقى
هو الثاني وثالثا من معرفة استعمال تلك القوانين في المواد الجزئية ليحصل
به ملكة يقتدر بها على تحصيل المطلوب من معرفة تلك القوانين وهو الثالث
والترتيب جعل الشيء في مرتبة وسيأتي له زيادة بيان **الاول في بيان**
التعريفات بمعنى المعارف المعاني الالفاظ المصطلح عليها بين المناظرين كالمناظرة
والدليل **والثاني في بيان ترتيب البحث** ورعاية ما يجب فيه من الجانبين وغاية ما انتهى
إليه البحث **والثالث في بيان المسائل التي اختارها** لبيان كيفية استعمال القوانين
فيها والاختراع إيجاد شيء غير مسبوق بمادة ولا مدة وكذا الإبداع والاشياء
فهو يقابل التكوين لأنه مسبوق بالمادة والاحداث لأنه مسبوق بالمدة ومراده

هنا

هنا وجدتها برهاننا وترتيبنا لآنها موضوعة قبله **الفصل الاول في بيان**
التعريفات التي هي من مبادئ هذا العلم ومنها تعريفه وإن لم يصرح
به الماتن وقد صرح به فيما مر ومنها موضوعه وهو المباحث من حيث
التأليف والتوجيه وكل علم مباد ومسايل لأن ما يتعلق به إن لم يكن مقصودا
بالذات فيه فالمبادى والافالمسايل فالموضوع داخل في المبادى وقد يفزع عنها
فيقال لكل علم مباد وموضوع وسائل لأن ما يتعلق به إن كان مما يبحث
فيه عن عوارضه الذاتية فالموضوع والافان كان مقصودا بالذات فيه
فالمسايل والافالمبادى فمبادىه الاشياء التي يبنى عليها وهي تصورات
محددة فالتعريفات تعريفه وتعريف مبادئه وهي تصورات
مقتضية من مبادئ العلم وهي تصورات
قضايا
علم آخر وهو يجب تسليمه اليه وذلك بان يبينه العلم
ذلك العلم لكن بشرط ان لا يدور البيان وذلك بان يبينه العلم
عليها وهي مباد بالقياس إلى العلم المبني عليها ومسايل بالقياس إلى العلم
أو ذلك العلم أيضا وموضوعه ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية وهي
ما ياتحق الشيء لذاته كالادراك للانسان أو الجزئية كالحركة بالارادة له بوسطه
انه حيوان أو الخارج عنه مسأوله كالتعجب له بوسط الادراك ومسائله للمطالع
التي يبرهن عليها في ذلك العلم كقولنا لا اعتراض على المستدل في حكاية المذهب
ثم لما كان الغرض هنا معرفة كيفية المناظرة مع الخصم والزامه وكان معرفة
كيفيةها متوقفة على معرفتها من حيث تعلقها بها بدأ بتعريفها فقال **المناظرة** لغة من
قوله دور متناظرة أي متقابلة أو من النظر أو من النظر اما بمعنى التبصر والابصار

المرصم صح

فانهمها صح

او الانتظار واصطلاحا **النظر بالبصرة** اي بالقوة التي بها تكتسب العلوم وهي
 القلب بمنزلة البصر للعين والنظر بالحركة النفس سواء كانت ترتيب امور معلومة
 للتادى الى مجهول ام لا فهو مرادف للفكر في احد معنييه اذ الفكر يطلق على الترتيب
 المذكور وعلى الحركة التخيلية الذهنية وهذا اعم لان الترتيب ايضا حركة
 من تلك الحركات تتوجه النفس بها من المطالب المتوهمين المعاني الحاضرة عندها
 طالبة مبادى تلك المطالب المؤدية اليها الى ان يجدها ثم ترجع منها نحو المطالب
 والمراد هنا اعم ليشمل التعريف المناظرة التي يقتصر السائل فيها على مجرد المنع وعبر
 بالنظر بالبصرة **د** مع انه اشتهر واخصر لئنه على ان المراد المعنى الاعم
 وعلى المناسبة **د** واستدل على ان المراد الاعم باستعمال النظر
 في امور متفرقة اي انتظره وابصره ونظره **د**
 في الامور المتفرقة **د** حذف
 من في يكون الا بالبصرة على ما مر من تصحيح اللغة **د** تبين
 من بالمطابقة انتهى ويجاب بانه ذكرها لدفع توهم انه استعمل
 بمعنى اخر مجازا وان كان خلافا لاصل وخرج بذلك النظر بغير البصرة وبقوله
من الجانبين اي بى المعلل والسائل كما يعرفه عرف المناظرين النظر بالبصرة من
 واحد ومن معلم ومتعلم ومن اثنين متوافقين في حكم او متخالفين فيه بلا تلافظ
 او نحوه ككتابة اذ المراد بالمعلل الحافظ للوضع باقامة المجبة وبالسائل الرادف
 للوضع بالمنع وغيره والخارج بقوله من الجانبين يسمى اي غير الاول الذي
 هو النظر بالبصرة من واحد فانه يسمى فكر افكاره وهو فرد منها فانها
 اعم من المناظرة لصدقها بها وبالخارج المذكور وخرج بقوله **في النسبة**
 اي الحكيم المرادة عند اطلاق النسبة عرفا النظر بالبصرة من الجانبين

لغة النسبة

لا في النسبة الحكيم بل في طرفيها او في النسبة التقيدية وبقوله **بين**
الشيئين اي طرفي النسبة ولو قضيتين كما في الشرطية النظر بالبصرة
 من الجانبين في حقيقة النسبة بانها ما هي واي شئ هي من غير اعتبار متبئين
 وقيل قوله في النسبة بين الشيئين بيان للواقع لان النظر من الجانبين لا يكون
 الا في نسبة وهي لا تكون الا بين شيئين وبقوله **اظهار الصواب** اي ولو
 مع غيره من نحو اتمام سواء اظهر الصواب ام لا مالا يكون الغرض منه اظهار
 ذلك وهو المجادلة كالمكابرة والمخالطة وقد اشتمل التعريف على العلل الاربع وهو
 اكمل من المشتمل على بعضها وتحقيقها ان ما يتوقف **د** ان كان داخلا
 فيه فاما ان يحجب عنه الشئ بالقوة وهي العلة **د** كما قال السريرا وبالفعل
 في رتبة كالفنية له وان كان خلويا **د** كما قال السريرا وبالفعل
 كانه او بالادوية **د** الغاية كالفنية **د** كما قال السريرا وبالفعل
 ذكر دال على ضرورة والجانبين على **د** كما قال السريرا وبالفعل
 والنسبة على المادية واظهار الصواب على الغاية وهذه **د** كما قال السريرا وبالفعل
 لا حقيقية لانها امور اعتبارية فلا يرد الاعتراض بان مادية الشئ **د** كما قال السريرا وبالفعل
 والنسبة ليست كذلك هذا لا يقال التعريف بالعلل تعريف بالمباين وهو متمنع لعدا
 صحة العمل لانا لا نسلم امتناعه مطلقا لان التعريف اما يجب الماهية وهو بالاجزاء
 المحولة او بحسب الوجود وهو بالاجزاء الغير المحولة كالتعريف بالعلل ذكره
 ابن سينا وهو بمعنى ما ذكره غيره ان ذلك **د** كما قال السريرا وبالفعل
 الحقيقية اما الاعتبارية والمناظرة منها التركيب من امور كلما اعتبرت تحققت
 هي لتحقق جميع اجزائها ولا يلزم ان يكون اجزاؤها من الاجزاء المحولة كما
 في البيت والمعجون ولو سلم فليس المراد التعريف بنفس العلل بل بالخواص

كما قال السريرا وبالفعل

بحسب ص

ما يسمى مدلولاً وان المدلول ما يلزم من العلم بغيره العلم او الظن
 به لكن لا يعرف ان الدليل هو هذا الغير **قال** الزنجاني والدليل من
 حيث هو اعم مطلقاً من المناظرة لانها لا تكون الا من جانبين بخلافه ومن
 حيث القطع او الظن اعم منها من وجه اما في القطعي فله صدق قهراً وانه
 في المناظرة الظنية وصدقه بدو وفي اكثر الادلة وصدقه ما معاً
 في المناظرة القطعية واما في الظني فله صدق قهراً وانه في المناظرة القطعية
 وصدقه بدو وفي الادلة الثقلية وصدقه ما معاً في المناظرة الظنية
 وما يتوقف عليه **الشئ** خارجاً او دونهما فيشمل الوجود
 والعدم **والشئ** ما ديا كان او صوراً يسمى **ركناً**
شئ خارجاً **ان كان موثقاً**
 والادلة **شئ** ما يكون موثقاً في وجوده فيسمى **شرطاً** كالة الجار فيصدق
 الشرط بعدم المانع وبالعلة الغائية من حيث تقدمها تصور اوان
 تأخرت وجوداً وتسمية كل منهما شرطاً اصطلاح لا مشاحة فيه
 كما لا مشاحة في تسمية الداخل في الشئ ركناً مطلقاً وان اصطلاح
 الحكماء على انه يسمى ركناً باعتبار كونه جزءاً او عنصراً باعتبار كونه
 مبتدأً او ترتيباً واستغنياً باعتبار كونه منتهى التحليل ومادة وضيوي
 باعتبار كونه قابلاً للصور المعينة واصلاً باعتبار كونه المركب مأخوذاً
 منه وموضوعاً باعتبار كونه محلاً للصور المعينة بالفعل وخرج بوضوح
 الشئ الشرع فيه والشرع به انما يتوقف عليه غيره ان كان المتوقف
 عليه من جهة الشرع يسمى مقدمة اوان من جهة الشعور يسمى معترفاً

او من

او من جهة الوجود يسمى ركناً او علة او شرطاً كما هو سواء كان المتوقف
 عليه مركباً ام بسيطاً كما يشاهد في كلام الماتن فان قلت كيف يشمل البسيط
 ولا ركن له قلت كلامه لا يقتضي ان له ركناً اذ الشرطية لا تستلزم الوقوع
 قال التفازاني والدولي ان يجعل المقيس ما يتوقف عليه الشئ لان ما جعله
 مقسماً يتوهم ان العلة المادية والصورية من علل الوجود كالفاعلية المؤثرة
 في وجود المعلول بالذات والغايية المؤثرة فيه لا بالذات بل تؤثر في
 عملية العلة الفاعلية وليس كذلك بل هما من علل الماهية وان توقف
 الوجود عليهما كما صرح به ابن سينا وما قاله **الشئ** لكن بفوت التنبيه
 على ما خرج بوجود الشئ ولما عرف مما تقدم **الشئ** العلة بما يتوقف
 عليه وجود الشئ **بين التامة** بقوله **الشئ** **علة** **وجود الشئ** خارجاً او دونهما فيشمل الوجود
 والعدم **الشئ** ما يكون موثقاً في وجوده فيسمى **شرطاً** كالة الجار فيصدق
 الشرط بعدم المانع وبالعلة الغائية من حيث تقدمها تصور اوان
 تأخرت وجوداً وتسمية كل منهما شرطاً اصطلاح لا مشاحة فيه
 كما لا مشاحة في تسمية الداخل في الشئ ركناً مطلقاً وان اصطلاح
 الحكماء على انه يسمى ركناً باعتبار كونه جزءاً او عنصراً باعتبار كونه
 مبتدأً او ترتيباً واستغنياً باعتبار كونه منتهى التحليل ومادة وضيوي
 باعتبار كونه قابلاً للصور المعينة واصلاً باعتبار كونه المركب مأخوذاً
 منه وموضوعاً باعتبار كونه محلاً للصور المعينة بالفعل وخرج بوضوح
 الشئ الشرع فيه والشرع به انما يتوقف عليه غيره ان كان المتوقف
 عليه من جهة الشرع يسمى مقدمة اوان من جهة الشعور يسمى معترفاً

وتعريف العلة الفاعلية فاعلية او غيرهما
 ببعض ما يتوقف وجود الشئ على

فاللازمة اصطلاحاً لا تعتبر في المفردات بل في الاحكام خاصة لاحتياجهم في الاستدلال اليها وشمل كلامه الاقتضا الذي وغيره فيدخل فيه الملازمة الكلية نحو كلما كان الانسان موجودا فالحيوان موجود والجزئية نحو قد يكون اذا كان الحيوان موجودا فالانسان موجود والحكم الاولى المقتضى بكسر الضاء هو الملزوم والثاني اي المقتضى بفتحها هو اللازم سواء كانا موجودا يدور عكسه ولا يلزم وجود الملزوم بدون اللازم وخرج بالمقتضى الاتفاقية نحو ان كان الانسان ناطقا فالانسان ناطق واللازم في الملازمة الكلية قد يكون اعم من الملزوم فيلزم وجود الملزوم وجوده ولا يلزم من انتفايه انتقاهه ويلزم من انتفاء الملزوم وقد يكون مساويا له فيلزم من وجود كل منهما او انتفائه او انتقاهه نحو ان كان هذا انسانا فهو ناطق ولا يشترط بخلق الملك والملك انتقاهه ان المراد بالنطق هنا ما يجري على اللسان لا على اللسان وليس للملك رجب جنان ولا يجري على جنان البعوض فيكون مساويا ولا يجوز ان يكون احق منه ليدل يلزم وجود الملزوم بدون اللازم وهو محال **وهكذا** الامام الرازي في لزوم بانه لو لم يزل شيء شيا فذلك اللزوم **اعادة** وهو محال اذ لا فرق بين اللزوم العدمي وعدم اللزوم والاحصل التمييز بين العدميات مع انه من خواص الموجودات او وجودي فيكون مغاير المتلازمين لكونه نسبة بينهما ولا مكان تعلوقا به وانه لزوم **وحينئذ** اما ان يكون لازما لاحد هما فيكون للزوم لزوم وينقل الكلام اليه ويلزم التسلسل وهو ممتنع او لا يكون لازما فيلزم انفكاك المتلازمين وهو محال **واجاب** بان هذا تشكيك في الاوليات فلا يستحق الجواب وهذا كما قال بعضهم نقض بان يقال الدليل المذكور غير صحيح لتخالف المدلول في الاوليات فسقط ما قيل ان جواب الامام

وجوبه بين ام عديمين ام الملزوم
عديميا واللازم صحيح

غير مرضي بل يجب بيان فساد دليل الخصم بالمنع او النقض او غيرها **واجاب** قطب الدين الكيلاني باننا نختار ان اللزوم غير لازم ولا يلزم انفكاك المتلازمين لجواز ان لا يكون بين الشيئين ملازمة مع امتناع انفكاكها نحو كلما كان الانسان حيوانا فالله موجود **واجاب** غيرها بالمناقضة بان يقال لا نسلم ان التمييز من خواص الموجودات بل يوجد في غيرها كما بين عدني الشرط ومشروطه وبين عدني العلة ومعلولها وبان هذا التسلسل غير ممتنع لانه في الامور الاعتبارية التي ينقطع تسلسلها بانقطاع اعتبار العقل كما ان الواحد يلزمه كونه نصف الاثنين وثالث الثلاثة ورابع الاربعة وخمس الخمسة وذلك ولانه ليس في الميدان الممتنع فيه التسلسل اذ لزوم اللزوم نسبة وهي متغيرة قال الزنجاني ويؤخذ من اشتراطهم في الدليل كونه مركبا من مقدمتين بخلاف الملازمة ومن تصرحهم بان الملازمة ملزمة ينضم اليه مقدمة اخرى يتبدل على الرفع او الرفع او غيرهما لا تكون دليلا ان بينهما عموما من وجه لانهما ملازمة بدونه فيعلم ينضم اليها مقدمة اخرى وصدقه بدونها فيما اذا كان مركبا من الخليات وصدقها معا فيما اذا كان دليلا استثنائيا او اقرانيا من اللزوميات او غيرها ومن الخليات **والدور** ان لغة الطوفان ويقال الحركة في السكك واصطلاحها هو ترتيب الاشياء على الشيء الذي له صلوح العلية للشيء الاول سواء كانا وجوديين ام احدهما ام عديمين ام وجوديا والاخر عدما والمراد بالترتيب حصول شيء عند حصول اخر كحصول النهار عند حصول طلوع الشمس وبصلوح العلية صحة تعليل الاسهل بشرب السقونيا وبه خرج ترتيب الشيء على جزء علة وشرطها ولازمها وترتيب احد معلول الشيء على الاخر وترتيب العلة على معلولها الماوي لها وترتيب احد المتقناتين على الاخر وترتيب العرض على الجوهر والترتيب اذا اطلق يراى به عرفا الترتيب الدائم او الاكثر

الداير بالمدار كصفة
تعليل
صح



فيخرج به الترتيبات الاتفاقيات سواء كان المترتب عليه فيها علة كترتب وجود ان كثر على
 حفرير ام لا كترتب ناهية الجار على ناطقية الانسان وبعضهم اخرجها بصلوح العلية
 فاعتزض عليه بان العلة موجودة فيها لان المدار فيها لا بد ان يكون علة للدائر لانها امور
 ممكنة فلا تقع بدون علة ولا يخفى ما فيها بعد العلم بما تقر وتترتب الدوران اما ان يكون
وجود الا عندما كالملاك مع الهبة فانه يوجد بوجودها ولا يلزم من عدمها عدمه
 لجواز وجوده بغيرها كالباع او **عدم** ما لا وجود له كجواز الصلاة مع الطهارة فانه
 يعدم بعدمها ولا يلزم من وجودها وجوده لجواز انقضاء شرط اخر كوجه القبلة
 وستر العورة **او** **حاشي** وجوده او عدمه كوجوب الرجم مع زنا المحصن فانه يوجد
 بوجوده ويعدم بعدمه **الشيء الاول المترتب هو الثاني المترتب عليه هو**
المدار والفرق بين الملازمة الكلية والدوران ان اللازم في الملازمة لا يمكن انفكاكه
 عن المألوم والله اير في الدوران يمكن انفكاكه عن المدار لما منع وبينها عموم من وجه لصدقة
 بدونها في الفروض وفيما اذا انفك الدائر عن المدار لا استحالة انفكاك اللازم عن
 المألوم وسد قبابه ونه في معلولى علة احد هما ملزوم والاخر لا متناع كون احدهما
 مدار والاخر وفيما اذا كان المألوم معلولا لازمه لا متناع كون المعلول مدار العلة
 لاقتضائه ان يكون المعلول علة لعلته وهو محال وسد قبابه معا فيما اذا كان المألوم علة
 لللازم **والثاني** لغة ابطال احد الشئيين بالآخر واصطلاحا **هي منع مقدمة الدليل**
 الذي اقامه المعلن على مدعاه اي منع بعض مقدماته او كلها مفقدا سواء اقتصر عليه ام
 ذكره مستنده ويسمى ايضا كاسيا في نقض تفصيليا بخلاف منع الدليل ليس مناقضة
 بل ان قرن بشاهد يدل على المنع فنقض اجمال والاكثارية غير مسموعة كاسيا في فاندفع
 ما قيل لوقال الماتن منع مقدمة الدليل او الدليل كان اولى ليشتمل منع الدليل نفسه والمراد
 بالمقدمة هنا ما يتوقف عليه صحة الدليل سواء كان ماديا ام صوريا كما لوقال المعلن الزكاة

واجبة في الحلي لتناول النص له وهو خبر ادوا زكاة اموالكم وكل ما تناوله النص
 جازي الا اراده وكل ما هو جازي الارادة مراد ينتج ان مدعانا مراد فيقول السائل
 لا نسلم ان مدعاكم تناوله النص ولين سلناه فلا نسلم ان كل ما تناوله النص جازي
 الارادة ولين سلناه فلا نسلم ان كل ما هو جازي الارادة مراد واعلم ان المناقضة
 لكونها منع اي طلبا للدليل لا توجه على المقدمات البديهة او المسلمة اذ لا دليل
 عليها نعم ان جعل الناقض كونها بديهة او مسلمة فيتوجه عليها المنع ويكون حاصله
 طلب دليل العلم بكونها كذلك **والمعارضة** لغة المقابلة على سبيل الممانعة يقال
 عرض لي كذا اي استقبلني فتعني مما قصدته واصطلاحا **هي اقامة الدليل**
على خلاف اي منافي **ما اقام الدليل عليه الختم المعلن** كما قال المعلن الزكاة واجبة
 في الحلي لتناول النص له الى اخر ما مر فيقول السائل دليلكم وان دل على مدعاكم لكن
 عندنا ما ينفيه لان خلافه ايضا تناوله النص وهو خبر لا زكاة في الحلي وكل ما تناوله
 النص جازي الارادة وكل ما هو جازي الارادة مراد ينتج ان خلاف مدعاكم مراد
والمعارضة ثلاثة اقسام لان دليل المعارض ان كان عين دليل المعلن سمي قلبا
 ويسمى معارضة على سبيل القلب ولا مانع من تسمية معارضة بالعين او غيره فان
 كان صورة كصورته سمي معارضة بالمثل والافعارضة بالغير فالاول كان
 يقول الحنفى المشرط الصوم في الاعتكاف الاعتكاف لبت فلا يكون بمجرد قرية كذا
 كالوقوف بعرفة فيقول الشافعي الاعتكاف لبت فلا يشترط فيه الصوم كالوقوف بعرفة
والثاني كمثل الحلي السابق **والثالث** كما لوقال المعلن تجب الزكاة في الحلي لخبر في الحلي
 زكاة فيقول المسائل دليلكم وان دل على مدعاكم عندنا ما ينفيه وهو خبر لا زكاة
 في الحلي **والنقض** لغة الحل والكتك واصطلاحا **هو تخلف الدليل المدعى** **والدال**
 عليه في بعض الصور كما لوقال الحنفى تجب الزكاة في الحلي لخبر ادوا زكاة اموالكم

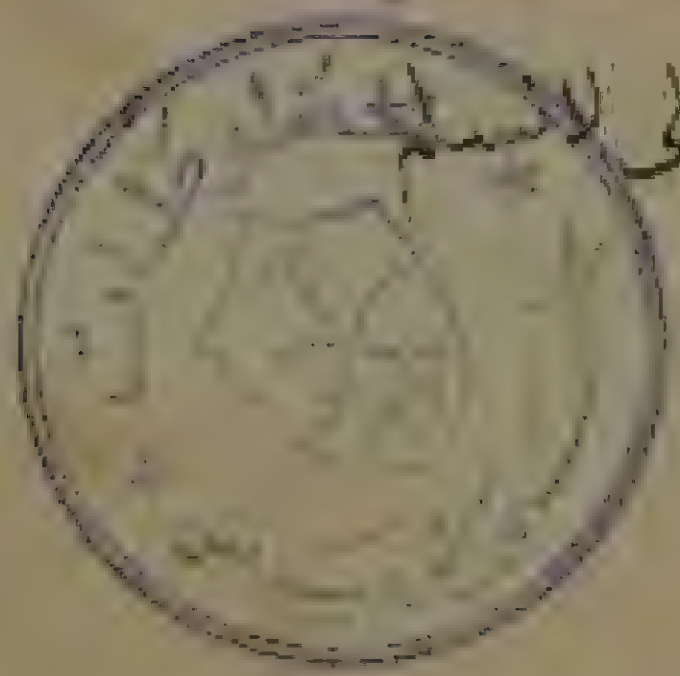
فيقول السائل دليكم ليس بصحيح لوجوده في صورة الآلي والجواهر مع تخلف
الحكم عندها بالاتفاق وكما لو قال المحلل النية شرط في الوضوء كما في التيمم بما مع
ان كلامهما طهارة فيقول السائل هذا الدليل غير صحيح لوجوده في غسل الثوب
مع تخلف الحكم عنه لان النية ليست بشرط فيه بالاتفاق واعتراض على التعريف
بانه غير مطرد لصدقه على القلب وهو اثبات نقيض المدعى بدليل المحلل بعينه
كما سيأتي لان الدليل اذا دل على نقيض الحكم فقد تخلف الحكم عند بيان النقص صفة
الناقض والتناقض صفة الحكم فلا يكون هو هو **واجب** عن الاول يمنع تخلف الحكم
في القلب بل فيه ترتب نقيض الحكم على الدليل اذ كل من المتناظرين يدعى اثبات
مدلول دليل لا يتخلف وفي الجواب نظروني بحاج عن الثاني بان التعريف هو
تخلف الحكم عن الدليل اى عند الناقض لا مجرد التخلف والناقض كما يتصف
بالنقص يتصف بتخلف الحكم عن الدليل عنده الا انه لتركيبه لا يمكن اشتقاق
اسم الفاعل منه بخلاف النقص **واجب** عن الاعتراض بذلك على تعريف العلم
بحصول صورة الشئ في العقل **واعلم** ان النقص في الاصطلاح يقال ايضا للنقص
المعرفات طرد او عكسا وللمناقضة التي هربت لكته فيها يفتقد بالتفصيل كما
مرو قد يفتقد هنا لفظا بالاجمال كما سيأتي وان المحلل اذا قام على مدعاء دليلا
يمكن ايراده على نقيضة ايضا يمكن ايراد كل من المعارضة والنقص فان قال
السائل دليكم هذا غير صحيح لتخلف الحكم عنه يكون نقضا اجماليا وان قال دليكم
وان دل على مدعاه عندنا ما ينفيه وهو دليكم بعينه يكون معارضة على سبيل
القلب وسيعلم ذلك كله مما يأتي قال السعودي والتحقيق ان النقص لا يختص
بالتخلف المذكور بل هو منع الدليل بان يقال دليكم غير صحيح اما التخلف الحكم
عنه اول مستلزم منه فساد اخر على اى جهة كان **المستند** بفتح النون والسنة

لغة المعتد عليه واصطلاحا ما يكون المنع مبنيا عليه اى ناشيا منه في
الجملة وهو يدا به كان يقول السائل بعد منعه لم لا يجوز ان يكون كذا وسيلة
له ولبقيته الاصطلاحات المذكورة مزيد بيان وجواب المحلل عن المستند
غير مفيد لان غاية المستند ان يكون ملزوما للمنوع في نفس الامر وفي زعم
المانع ونفي الملزوم لا يستلزم نفي اللازم نعم يقيد ان مساوى المنع المستند
وعلى المحلل بيان المساوات هذا ان اجاب عنه بدليل او تنبيه كما يعلم مما سيأتي
فان اجاب بمجرد المنع لم يفد مطلقا لان المنع طلب الدليل فلا يوجب اثبات المقدم
المنوعة الواجب على المحلل قال الزنجاني وانت تعلم ان الترتيب الطبيعي
تقتضى ذكر المستند بعد المناقضة لتعلقه بها ثم النقص لتعلقه بالدليل ثم المعارضة
لتعلقها بالمدلول المتأخر **الفصل الثاني في بيان ترتيب البحث وكيفية الاستدلال**
والاعتراض بطريق الجواب عنها ورعاية ما يجب رعائته من الجانبين وغاية
ما ينتهي اليه البحث وتقدم بيان معنى البحث لغة واصطلاحا والترتيب لغة
جعل الشئ في مرتبة كما مر واصطلاحا جعل الاشياء بحيث يطلق عليها
اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر والتأليف اعم
منه اذ لا يعتبر فيه النسبة المذكورة واختار الترتيب لانه معترف
البحث اذ للبحث اجزا ثلاثة **المبادئ** وهي الدعاوى وتحريرها وتقرير الاقوال
فيها **والاواساط** وهي دلائل الدعاوى **والمقاطع** وهي ما ينتهي اليه الدلائل من **اينهم**
المقدمات الضرورية والمسئلة كالدور والتسلسل واجتماع النقيضين وغيرها
وهذه الاجزا مرتبة ضرورة تقدم الدعاوى وتحريرها على ادلتها وتقدم تلك
الادلة على ما ينتهي اليه **واعلم** كما قال الامام الرازي انه يجب ان يحتز في مناظرته
عن الايجاز المحل بالفهم **وعن** التطويل لئلا يؤدي الى اللالة وعن استعمال اللفظ

الغريب والمجل وعن الداخل في كلام خصمه قبل فهمه **وعلا** دخل له المقصود
 لا يفتش الكلام **وعن الضحك** ورفع الصوت والسفاهة لانها من خصائص
 الجلالة لا يستر ونهاجهم **وعن مناظرة المهيب المحترم** اذ هيبة الخصم واحترامه
 قد تزيل دقة نظر خصمه وعن احتقار خصمه لا يقع منه بسية كلام ضعيف
 فيغلبه خصمه الضعيف **وانه** يجب على المعلن قبل اقامة الدليل تحرير محل النزاع
وتعيينه اذا كان غير بين اذ لو لم يعين لم يعلم تأدية الدليل اليه فينبغي البحث
 وتعيينه يكون بتقرير الاقوال وتبيين الالفاظ المستعملة فيها كما اذا قال النية شرط
 في الوضوء فينبغي ان يقول عند الشافعي مثلاً وبين معنى النية والشرط والوضوء
 بان يقول النية قصد القلب والشرط ما يتوقف عليه تأثير الموتر لا وجوده والوضوء
 اتصال المالى الاعضاء الاربعه مع النية عندنا اذا علمت ذلك فاعلم انه اذا **اشترط**
المعلن في تقرير الاقوال في المسئلة التي يقيم عليها الدليل كان يقال
 النية شرط في الوضوء عند الشافعي خلافاً لابي حنيفة **فلا يتوجه عليه المنع** اى
 الاعتراض منعاً كان او معارضة او غيرهما فلا يقول السائل لم قلت اولم قال
 الشافعي ان النية شرط في الوضوء اذ لا نسلم انها شرط فيه **لان ذلك** التقرير
بطريق الحكاية عن الغير فلا يتوجه عليه المنع لان المنع طلب الدليل كما مر
 ولا دليل على من ذكر نعم يتوجه عليه طلب تصحيح النقل بان يقال له لا نسلم
 ان الشافعي قال كذا او باخيه قال كذا **اصح** النقل عنهما اذ قد يضع المعلن غير المنازع
 فيستعمل في اثناء البحث ما هو مسلم عند ذلك الغير على انه مسلم عند المنازع
 الزاماً له فيلزم الخطأ كما اذا قال العالم حادث خلافاً لالتكلم فيجعل المتكلم منازعاً
 ثم يستعمل في اثناء البحث ان الواجب فاعل بالاختيار على مذهب المنازع ويثبت
 حدوث العالم بناء على ذلك **الا اذا انتهى** بالدليل على ما **ادعاه** بان

منه

مشروع فيه فيتوجه عليه المنع حينئذ كان يقول في عدم وجوب الزكاة على المديون
 لو وجبت عليه لوجبت على الفقير واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان
 الواجب على المديون ملزوم لتقيض شمول عدم وتقيض شمول عدم مستلزم
 لشمول الوجوب والا لكان مستلزماً لتقيض شمول الوجوب فشمول الوجوب
 مستلزم لشمول عدم بحكم عكس التقيض وهو محال واستلزام شمول الوجوب
 للوجوب على الفقير ظاهر فيكون الوجوب على الفقير من لوازم شمول الوجوب
 اللازم لتقيض شمول عدم اللازم للوجوب على المديون ولازم اللازم لازم
 ولو بوسائط واما بطلان اللازم في الاجماع فمن حين شروعه في الدليل
 يتوجه عليه المنع كان يقول السائل لا نسلم ان شمول الوجوب يستلزم
 تقيض شمول عدم والا لكان من لوازمه لكان شمول عدم من لوازم
 تقيض شمول الوجوب بحكم عكس التقيض وذلك باطل لان تقيض شمول
 الوجوب متحقق في الافتراق مع عدم تحقق شمول عدم وبالجملة **فالسائل**
اما ان يمنع اى المعلن في شئ من الدليل او عدوله **اولا** يمنع فيه اصلاً
 فان لم يمنع له شيئا سلم له جميع مقدماته فظاهراً ينقطع الكلام ويحصل
 الزام السائل وان منع له شيئاً فاما ان يمنع قبل تمام دليله اى قبل استنجاة
 قد حل المقدمة الاخيرة من مقدماته **وهو** اى المنع قبل تمام دليله **انما يكون**
على مقدمة واحدة او اكثر من مقدمات دليله مفصلاً على ما مر في المناقشة
 او يمنع بعد تمام دليله وهو انما يكون في المدلول او في الدليل مجزئاً على ما
 سيأتى فان منع مقدمة من مقدمات دليله قبل تمامه او بعده خلافاً لمن
 قيد بما قبله وان اوجه قول الماتن بعد وان منع بعد تمام الدليل **فان**
يجرد اى على مجرد المنع كان يقول في دليل وجوب الزكاة في الحل لا نسلم



تناول المنع له او لا نسلم صحة المنع، ولم يقتصر الاستدلال بمقابلة اوله يقتصر
 اى على ذلك وقس عليه ما ياتي فان اقتصر عليه فظاهر تصويبه وقد صورناه
 آنفاً وان لم يقتصر عليه بل قال معه غيره فاما ان يقول المستند فقط **اوله** يقول
 ذلك بل قال معه لو يدون غيره **والاستدلال يقتضي المنع** وليس بدليل **وصورة**
ثلاثة كما يقول السائل في دليل وجوب الزكاة في الحل لا نسلم لزوم وجوبها
 فيه بخبر **لا يجوز ان يكون مراده بخبر** كذا اى الوجوب في غير الحل مثلاً
 يقول القائل **لزم** كذا اى وجوبها في الحل وانما يلزم هذا اى وجوبها
 فيه ان لو كان الوجوب كذا اى جائز الارادة في الخبر او يقول **لا نسلم** كذا
 اى لزوم وجوبها فيه وكيف يكون لزومها فيه واجبا والمحال كذا اى ان الخبر محتمل
 لان يراد به الوجوب في غير الحل وهذا الثالث مع قوله ما يقتضي المنع وصورة
 ثلاثة ساقط من اكثر النسخ لتقدم تعريف المستند وعدم مناسبة حصر صورته
 في ثلاثة لكاف في كماله **فان** اى المنع مجرد الوجود ذكر المستند **هو المناقضة**
 التي مر تعريفها وان لم يقل **المستند** بل **بديل** على افتقار تلك المقدمة
 المنوعة كما يقول في المثال المذكور لا نسلم ان ارادة وجوب الزكاة في الحل متحققة
 بل ليست متحققة لانها لو تحققت لحكم الشارع فيه وليس متحققة بالادلة خبر لانه
 في الحل **فان** الاستدلال يسمى **الغضب** لان السائل الذي منعه المنع او التسليم
 غضب منسوب المحلل وهو التعليل فانحصر المنع تفصيلا في منع مجرد ومنع مع مستند
 ومنع مع دليل **والاول** ان مناقضة ونقض تفصيل كما مر والثالث غضب وتعريف
 لما قلناه بما ذكر اعم من تعريف غيره بانه الاستدلال على منع المقدمة المنوعة بما
 يشمل على حكم المتنازع فيه وقوله وان لم يقل المستند بوجه انه لو قاله واستدل على انقضاء
 تلك المقدمة لا يكون غضبا وليس كذلك **فان** اى الغضب **غير** مستند عند المتكلم

خه
 وجوبها فيه لازما

منها

من اهل النظر وغيرهم خلافاً لما ركن الدين الجعدي **لاستدلاله** **الغضب** اى
 سلوك غير طريق التوجيه وتقويت الغرض في البحث لان المعلن مادام معطلاً
 يكون التعليل حقه ليعلم حقيقة دليله او بطلانه وليس للسائل الا طلب حقيقته فاذا
 غضب التعليل فقد فات الغرض لانه لو جوز ذلك فالمحل قد يغضبه ايضا في دليله
 والسائل قد يغضبه كذلك فيلزم بعدها عما كان فيه وضلالا لهما عن طريق التوجيه
 فتسير المناظرة غير مفيدة للغرض وهو اظهار الحق بخلاف المستند فانه لاستلزامه
 المنع الذي هو منصب السائل لا يكون ذكره غضبا ولا نهى بجامع المنع ضرورة جماعته
 الملزوم للازمه والاستدلال لاجماع المنع اذ الدليل على انقضاء المقدمة المنوعة دليل
 على انها غير ممنوعة اذ المنع طلب الدليل والسائل يتقدم استدل لانه على انقضاء
 بها لا يطلب الدليل على اثباتها لاستلزامه نقيض ما أثبتته فيلزم من الغضب ان
 لا يكون السائل سائلا فلا يسمع بخلاف المستند **فان** اى الاستدلال
 على انقضاء المقدمة المنوعة **بعد** اقامة التعليل **على** تلك المقدمة لانه حيث يكون
 معارضة في المقدمة وهي جائز **وكما** **ما** **ذكر** اى الاستدلال المذكور مفصلا
 بخلافه قبل اقامة الدليل عليها لاستدعائه المعارضة ان تكون بعد تمام الدليل كما سيأتي
 وكما تقدم **ان** **من** **بعد** تمام الدليل **فان** **المنع** **على** **قصد** **لانه** **اما** **ان** **يمنع** **الدليل**
او يمنع المدلول وقد ذكر الاول بقوله **فان** **لا** **يستدل** **بالدليل** **بعد** **الاستدلال**
تختلف الحكم عنه في شئ من الصور والثاني بقوله **او يستدل بالدليل** **ويمنع المدلول**
ويستدل بما ينافي ثبوت المدلول **والاول** اى منع الدليل بناء على التخلل **او**
التنقض **الاجمالي** وتقدم بيانه **والثاني** اى منع المدلول مع الاستدلال بما ينافي
 ثبوته **فهو للمعارض** **التي** **مربياتها** **وبيان** **اقسامها** **اما** **المنع** **الدليل** **لا** **التخلل** **او**
المدلول ولم يستدل بدليل فالمنع مكابرة لا يسمع **فان** **من** **ورد** **المنع** **على** **الدليل**

ومن وروده على مقدمة معينة من مقدماته ان النقص اى مطلق المنع اما
تفصيلي وهو المناقضة المذكورة فيما هو المستلزم لمنع مقدمة معينة
 مفصلة او اجمالي وهو نقص الدليل المستلزم لمنع مقدمة مجملية من مقدماته
 اذ لو كان جميع مقدماته حتى الصورة صحيحا لما تخلف الحكم عنه **وتوجيه اى**
 النقص الاجمالي اى كيفية ابراده ان يقال ما ذكرتم من الدليل غير صحيح **انما**
الحكم عنه في تلك الصورة واما المعارضة وشرطها كما قال فخر المله محمد البهشتي
 وغيره تساوي الدليلين في القوة لان كلا منهما مانع للاخر وذلك انما يتحقق
 بتساويهما والاعتماد المراجع ولم يعارضه المرجوح وشرط بعضهما تساويهما في القوة
 ويمكن حمل التقارب على ما يظهر به ترجيح فلا مخالفة **فصل في** اى طريق ابرادها
 ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل على ثبوت المدلول وكلف عندنا ما يقتضيه
 لا يقال المعارضة محتملة لان الدليل اذا سلم لزم ثبوت المدلول فاذا اقيم الدليل
 على منافية لزم اجتماع المتنافيين في الواقع لا نقول انما يلزم من تسليمه ذلك لو سلم
 الصحة لكنه انما سلم تفاديه ولا يلزم من تسليمه اذ ثبوت المدلول في
 الواقع حتى يلزم اجتماع المتنافيين فيه واذا شرع السائل **المعارضة في الدليل**
 الذي هو على منافي مطلوب المصل بغير المصل **هذا** اى عند اقامة الدليل المذكور
 كاسايل **ثمة** اى عند اقامة المصل الدليل على مطلوبه وبالعكس **وبغير**
 السائل هنا كالمعلل ثمة فلا يتوجه عليه المنع في تقرير الاقوال والمذاهب ويلزمه
 تحرير محل النزاع واذا شرع في الدليل فالمعلل الذي صار سايلا اما ان يمنعه اولا
 يمنعه الى اخر ما مر ولما انه بقوله نعم قد يتوجه الى اخره على ان المعارضة تأتي
 في مقدمة الدليل وورد ذكرها بقوله كما سيأتي ذكره بينها مع النقص بقوله **والساقية**
بالنقص الاجمالي اى في دليل مقدمات الدليل ايضا اى كما يأتين في دليل

فانما

المطلوب

المطلوب كما مر وذلك بان يستدل المصل على مقدمة من مقدماته فيقول السائل
 ذلكم وان دل على ثبوت تلك المقدمة لكن عندنا ما يقتضيه او يقول ذلكم غير صحيح
 لتخلف الحكم عنه في صورة كذا واما النقص التفصيلي فلا يأتي الا في المقدمات كما مر
 وذلك اى ما ذكر من المعارضة والنقص الاجمالي الا يتيان في مقدمة الدليل **بالحقيقة**
 الى تلك المقدمة التي استدل عليها المصل يكون معارضة **وتقضا** اجماليا لدليل تلك
 المقدمة لتحقق معناها فيه تحققة في دليل المطلوب وبالقياض الى مجموع الدليل تكون
 المعارضة مناقضة على سبيل المعارضة لورودها على مقدمة معينة من مقدماته
 بطريق المعارضة ويكون النقص الاجمالي نقضا **تفصيليا** على طريق الاجمالي لوروده
 على مقدمة معينة من مقدمات الدليل بطريق النقص الاجمالي في قوله وذلك الى اخره
 لن وشرعنا اى ما ذكر من اول الفصل الى هنا من **طرق السائل** وقدمه على المصل
 لا لان المناظرة انما تحصل بالفعل باعترافه اما ما يذكر من **طرق المصل** فالا سائل اذا
 منع مقدمة من مقدمات الدليل سوا ذلك مع المصداق لا قيل عليه **المصل**
 بعد تدبره المنع دفعه ليسلم دليلا ويلزم مطلوبة ودفعه اما دليل بقيمة
 على تلك المقدمة ان لم تكن بديرية وسيا في مثاله او تنبيه عليها ان كانت
 بديرية اى وجهل السائل بداهتها واللام يتمكن من منعها لان البديهي لا يمنع
 كما مر فطريق دفع منعها التنبيه على بداهتها كما لو استدل المصل على حدوث
 العلم بان العالم متغير وكل متغير حادث وقال السائل لا نسلم ان العالم
 متغير فيلزم المصل دفعه بتيه كما يقول بعد المنع في هذا المثال **العالم متغير**
 لاننا شاهد التغيرات فيه من الحركات والاثار المختلفة كظهور والبرد
 فهذا تنبيه على بداهة المقدمة المنوعة مع كونه دليلا على العلم بداهتها
 وما ذكر طريق دفع المصل المنع اذا كان نقضا تفصيليا فان كان نقضا اجماليا

او معارضة فطريق خلاصه اما من النقص الاجمالي فيمنح وجود الدليل
في صورة كما يقال في مثاله المتقدم ليس الدليل المقتضى لوجوب الزكاة في محل
مجرد ما ذكرتموه من الآلي والجواهر بل ذلك ما قيد كونه من جوهره التي
وهذا القيد منتف في الآلي والجواهر ضرورة واما من المعارضة فببيان
ترجيح دليله السائل باحدى جهات الترجيح المبينة في الاصول وان اى المصل
بدليل على اثبات المقدمة المنوعة فان بالنسبة الى الدليل الاول الدال على نفس
المطلوب فانما **منه السائل ايضا** اي كما منح الدليل الاول او يسلم ذلك
وحينئذ يلزم الزام السائل فان **منه** فالاقسام المذكورة فيه اى في الدليل
الثاني من المناقضة والمعارضة والنقض بيان للاقسام المذكورة وستفهم
امتثلها وكما تاتي هذه الاقسام في الدليل الاول والثاني كذلك تاتي ان اى
اى المصل **بما** **ثالث** **ورابع** فصاعدا بنصبه حالا اى فذهب الدليل صاعدا
الى خامس وسادس واكثر على المقدمة المنوعة **وحينئذ** اى حين اذ جرك الكلام
من الطرفين على ما ذكر **ينتهي** اى البحث اعلى الزام المانع او تمام المصل اى
استكاته وذلك لان المصل ان **انقطع** **بالمنع** الصادق بالمناقضة والنقض والمعارضة
من السائل **يجب** **الانقضاء** للمصل **والا** اى وان لم ينقطع بشئ من ذلك بل استدل
على صحة كل مقدمة منها السائل **فلا يخفى** **من ان انتهى** **اذا** **الى** **اعرض** **ضرورة** **التقيد**
في الواقع او عند السائل بحسب كل علم اذ كل علم اصطلاحات يجب على المناظر
تسليمها معلومة كانت او مظنونة وليس له ان يطلب البرهان في كل علم لانه
دلائل كل علم لها غاية في القوة فلا يتيسر للجواب عنها كدلائل النصوص والتعريف
اولا **ينتهي** الى ذلك فان كان اى وجد **الدول** **ينتهي** **الانقضاء** للسائل اذ لا يتوجه
المنع منه حينئذ **وان كان** **الشك** **يلزم** **الانقضاء** للمصل **لان** **اى** **الشان** **ينبغي**

حين اذ كان عدم انتها ادة المصل الى ما ذكر اما يلزم التسلسل في دلائله
على صحة مقدماته المنوعة لا يتو بتطو به يتوقف على اتمام دليله الاول
واتمامه يتوقف على اتمام الثاني وهكذا الى غير نهاية **من طرف المبدأ** اى
العلة اذ الدلائل على المدلولات لا المراد بالعلة هنا ما يتوقف عليه الشئ وجوبه
في الذهن وفي الخارج والمدلول يتوقف وجوده اى الذهن على الدليل وبهذا
سقط كما قال التفات في ما قبل لا نسلم ان هذا التسلسل من طرف المبدأ وانما
يكون منه لو كان كل من الدلائل الغير المتناهية معلولا لدليله وهو ممنوع لمجرد ان
يكون بعضها علة لبعض ويستدل بالمعلول على العلة على ان يكون برهانا انبيا
لا بالعلة على المعلول على ان يكون برهانا للمباليان المعلول اذ استدلل على العلة
يكون علة لوجودها في الذهن اى يكون العلم به علة للعلم بها ولا يمكن برهانا او يلزم
عجز المصل عن اقامة الدليل على صحة مقدماته المنوعة واعتراض بان العجز داخل
في الانقطاع بالمنع والمعارضة واجيب بمنع دخوله فيه لان العجز اعم من الانقطاع
برها والعام لا يندرج تحت الخاص بل الامر بالعكس **والثاني** اى عجز المصل عن الدليل
ظاهر في انه يلزم انقضا له قبل ثبوت مطلوبه **والاول** اى التسلسل
من طرف المبدأ **احال** كما برهنوا على احالته في الحكمة وان لم يبرهنوا على احالته
من غير طرف المبدأ كطرف المعلول او غيره وقد برهن الماتن في الضعيف على احالته
مطلقا من اى طرف كان فيلزم انقضا له مطلقا **وتقيد بر تسليمه** اى تسليم عدم استحالة
التسلسل من طرف المبدأ يلزم **انقضاء المصل ايضا** **لا يمكن** **اثبات** **الانقضاء**
لها لان اثباتها يتوقف على احاطة **المصحب** بما لا يتاها وذلك محال لا مستلزما كون
غير المختاها متناهي **تنبيه** على كيفية دفع المنع وهو لغة التوقيف واصطلاحا
حكم لا يحتاج في اثباته الى برهان بل يكفي فيه مجرد تصور الطرفين فترجم

ما ذكره بالنتية لانه بحيث لو جود النظر والمعنى في المباحث السابقة لفرم منها
واعلم ان من اذاب المعلل بعد منع السائل ان لا يجبل جوابه بل يطلب منه
توجيه المنع بان يقول على اى مقدمة من المقدمات اذ ربما يعجز عن توجيهه
فينقطع او يتذكر جوابه عند التوجيه او يظهر نساد المنع اذ منع المقدمة قد
يضر المعلل بان لا يتم معه مدعاه وجوابه يدفعه بدليل او تبينه كما مر وقد
لا يضر المعلل بان يتم معه مدعاه بان يكون اتفاق تلك المقدمة المنوعة مستلزما للمدعى
وجوابه ان لا يثبت ثبوت تلك المقدمة وانتفاؤها ويثبت مدعاه على
كلا التقديرين **فان كان ثبوت تلك المقدمة في الواقع يتم** ما ذكرنا من الدليل
لسلامته عن هذا المنع فيثبت المدعى لاستحالة انفكاكه عن الدليل المستلزم
له وان لم يكن ثبوت في الواقع **يلزم للمدعى** لازم لانتفاؤها بالعرض كما لو قال المعلل لا يجب
الزكاة على المديون لانها لو وجبت عليه لو جبت على الفقير لتحقق مقتضى الوجوب
وهو خيرا وازكاة اموالكم فيقول السائل لا نسلم ان مقتضى وجوبها متحقق
بتقدير وجوبها على المديون فيقول المعلل هذا المنع لا يضرنا لان مقتضى ان كان
متحققا لم نذكرنا والاقالة تحب الزكاة على المديون لعدم تحقق مقتضى وهو
المدعى **قال** التفتازاني ولا يضر المعلل ايضا لو فرض وروده على مقدمته **المنع**
لورده على مقدمة السائل ايضا وجوابه ترديد المعلل في المنع بان يقول لو صح هذا
المنع لبطل مقدمة دليلكم والا فلا يرد علينا ولا منع امر ثابت على تقدير نقض الكذب
كما لو ادعى ان الوجوب ليس بمتحقق على المديون اذ لو تحقق عليه لتحقق على
الفقير فلو منع السائل عدم الوجوب على الفقير على ذلك التقدير لما ضر المعلل
ولا منع على وجه يلزم جوابه مما ذكر قبله كما لو قال هذا ليس بعلة لنا خروجه
فلو قال السائل لا نسلم لم يجوز ان يكون شرطاً لجوابه وهو كونه متاخرا قد ذكر

فلا يتصور المنع الذي لا يضر فيما ذكره الماتن **بعض ما ذكرنا من المناقضة**
وغيرها في **مسئلة للتوضيح** اذ القواعد الكلية اذا استعملت في مواد جزئية
تنتج عند المتعلم وتنتج في ذهنه اتفاقا **مسئلة** اى هذه **مسئلة** وهى
اثبات عرض ذاتى لموضوع **ويسمى** من حيث انه تسال **مسئلة** من حيث
انه يقع فيه البحث **مبحثا** من حيث انه يستخرج بالهجة نتيجة **من حيث** انه يطلب
بالدليل **مطلوبا** من حيث انه يدعى مدعى **والمسئلة** المراده هنا **مسئلة** الى
المؤثر خلافا للروية مطلقا والحكما في الافلاك والعناصر هذا هو المدعى وتحريره
ان العالم اسم لما سوى الله تعالى من الموجوداتسمى به لكونه علما على حد ذاته
والافتقار للاحتياج والمؤثر العلة الفاعلية التى مرتعها وانما افتقر العالم الى
المؤثر لان العالم محدث لا بالحدوث الذاتى وهو كون الشئ متغيرا
وجوده الى غيره بل بالزمان الاخص منه مطلقا وهو كون الشئ مسبوقا
بالعدم سبقا زمانيا لان الحكماء لا ينكرون حدوث العالم الذاتى بل حدوثه الزمانى
وكل محدث فله مؤثر ينتج القياس ان العالم له مؤثر وهو المدعى فهذا
دليل مركب من مقدمتين تسمى الاولى صغرى والثانية كبرى **فان قيل** في الصغرى
لا نسلم ان العالم محدث وهو مثال المنع المجرد فنقول في جوابه **لان العالم متغير**
وكل متغير حادث ينتج العالم حادث وهذا دليل ثانى **قال** على ثبوت المقدمة المنوعة
مركب من مقدمتين الصغرى منها ظاهرا لمشاهدة التغيرات في العالم كما مر فلهذا
ترك بيانها اما بيان الكبرى منها فلا نكل متغير **فان قيل** انما هو محتمل
فان قيل لا يخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث وهذا
دليل ثالث مركب من ثلاث مقدمات **ينتج** كبرى الدليل الثانى وهى **انما هو محتمل**
فان قيل وهذا الدليل الثالث قياس مركب من قياسين نتيجة الاول منهما

صغرى للثاني وهي مطلوبة ويسمى القياس المركب من قياسين اذا طويت
 نتيجة الاول منها كاهنا مفصول النتائج وتقصيده هنا ان كل متغير محل الحوادث
 لا يخلو عن الحوادث ينتج ان كل متغير لا يخلو عن الحوادث فنجعلها صغرى
 والثالثة وهي قوله وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث كبرى فنقول
 كل متغير لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ينتج ان كل متغير حادث وهو المطلوب
 ولا بد من بيان مقدمات القياس **التي هي اما بيان الاول وهي ان كل متغير محل**
الحوادث فهو ان المتغير يكون بانتقال الشئ من حالة الى حالة اخرى وتلك الحالة
الاخرى قائمة بالمتغير لانها صفة له فذلك **المتغير محل الحوادث** لان الموصوف محل
 لصفاته وهذا دليل رابع وان قبل الانسليم ان تلك الحالة قائمة بالمتغير وهذا
 مثال للمنع مع السند المذكور بقوله لم لا يجوز ان يكون المتغير في ذلك التفسير
 يزوال ما اى امر كان حاصله للمتغير عنه **لا يحصل امر له ما كان فيه فلا يشترط**
 كونه محلا للحوادث لان الزوال امر عديم وهو لا يكون حادثا لان الحادث هو
 الموجود بعد عدمه ولو سلم حدوثه فلكونه عديا لا يقتضى محلا يقوم به لان
 قيام الشئ بمحل فرع ثبوته في نفسه نقول في جوابه **المتغير لا يخلو عن ان يكون**
بحصول امر ما كان فيه او يزوال ما اى امر ما كان فيه وعلى كل من التقديرين
يكون المتغير محلا للحوادث اما الاول فظاهر انه محل لها واما الثاني فلان كونه
اى الزوال عديا لا ينافي حادثيته اى كونه حادثا لا وصفية اى كونه وصفيا وحالا
 في المتغير بل هو حادث لحصوله بعد ان لم يكن ووصف له وحال فيه لان الصفات
 بعضها وجودى كالسواد والبياض وبعضها عدى كليل والعمى فيكون المتغير محلا
 للحوادث والمراد بالوجود في تعريف الحادث ما يعبر عنه الخارجى والذهنى قال قطب الدين

الكيلانى

الكيلانى وقيل ان هذا المنع مثال للمنع الذى لا يضر المحلل ليس بجيد لان انقضاء
 المقدمة المنوعة في المنع الذى لا يضر يجب ان يكون مستلزما لدعى المحلل وهنا
 ليس كذلك فاذا ثبت بما ذكرنا بيان المقدمة الاولى من الثلاث وهي ان كان متغير
 هو محل الحوادث فلا يخلو عن الحوادث اى ما هو محل الحوادث لا يخلو
 عن قابلية ذلك الحادث اى عن صحة انتصافه به والالم يكن محلا له والمقدر خلافه
 وقابليته اى ذلك الحادث حادثه فيكون محلها محل الحادث وانما كانت حادثه **لا**
مشرطة بامكان وجود الحادث الذى هو القبول لتوقفها عليه وهو خارج
 عنها فيكون شرطا ولان الحادث لو لم يكن ممكنا كان واجبا او متعلا لامتناع الخلو
 عن الثلاثة كما بين في محله والثاني باطل لان يكون الحادث واجبا او متنعلا
 يستلزم ان لا يكون الحادث حادثا لان الحادث ما وجد بعد عدمه والواجب
 لا يعدم اصلا والمتنع لا يوجد اصلا والعدم باطل لامتناع سلب الشئ عن
 نفسه فاللزوم مثله وهو كون الحادث واجبا او متعلا فيكون ممكنا ضرورة **وامكان**
وجود الحادث الذى هو شرط القابلية **حادثه** اى ذلك الحادث حادثه
 لان المشروط بالحادث اول بالحدوث لكونه حينئذ مسبوقا بالحادث المسبوق
 بالعدم **وانما قلنا ان المكان وجود الحادث حادث لان الحادث لا يمكن ان يكون**
ازليا وهو ما لا يكون مسبوقا بالعدم لان الحادث قد يكون مسبوقا بالعدم
والشئ مع كون العدم سائبا عليه لا يمكن ان يكون ازليا فالحوادث لا يكون
 في الازل واذ لم يكن في الازل يكون **امكانه** الذى هو صفة حادثه اذ لو كان ازليا
 لاقتضت ازليته ازلية موصوفة الحادث بالاولى وهو باطل ضرورة واعترض
 باء الانسليم ان ازليته تقتضى ازلية الحادث وانما تقتضيها ان لو كان الامكان
 امر وجوديا وهو ممنوع لجواز كون عديا فلا يحتاج الى محل واجيب بان الامكان



صفة ثبوتية لانه رافع للجموع المركب من الوجوب والامتناع وهذا المجموع من حيث
هو مجموع عدمي والالكان الامتناع وجوديا وهو محال واذا كان رافعا للعدم كان
وجوديا لعدم التقابل بين العدمين واذا اقرر ذلك **فلسايل** وفي تسخير السائل
بالاوان يقول ان كان المكان الحادث حادثا **فلا يلزم** من اخذ الحادث مع
شرط كونه حادثا اذا الحادث بهذا الاعتبار يمتنع كونه ازيل للمنافاة اياه اما لو اخذ
بالنظر الى ذاته فلا يلزم ان يكون مكانه حادثا بل هو ازيل وكيف هذا وكيف
يكون مكانه بالنظر الى ذاته حادثا **لان الله يلزم ان يقلب الشيء من الامتناع الى الوجود**
وهو ان يقتضي الشيء لذاته عدمه الى الامكان الذاتي وهو ان لا يقتضي الشيء
لذاته وجودا ولا عدما وذلك لان امكان الحادث لو لم يكن في الازل لكان الحادث
ممتنع فيه فاذا حدث صار ممكنا فيلزم الانقلاب المذكور وهو محال لا اقتضا لعدم
من لوازم المنع وقد زال عنه بالحدوث فيلزم انفكاك اللازم عن الملزم فثبت
ان امكان الحادث ازيل **وهذه** اي حجة السائل مناقضة لوروده على مقدمة
الدليل الدال على حدوث امكان الحادث بطريق المعارضة لان توجيهه اي توجيهه
ما ذكره السائل ان يقال **ما ذكر** من الدليل وان دل على حدوث امكان الحادث
ولكن عنه **فلا يمتنع** وذلك لانه لو كان كذلك اي امكان الحادث حادثا كما ذكرتم
يلزم الانقلاب المذكور وهو محال قال الزنجاني وفي كون هذا معارضة نظير
لعدم توارده دليل الاثبات والسلب على شيء واحد لان الاول يدل على ان امكان
الحادث بشرط كونه حادثا حادثا والثاني يدل على ان امكان الحادث بالنظر الى
ذاته ليس بحادث **فانفك المعلق عن هذا الموضع** الذي هو مناقضته بطريق
المعارضة بان يقول ليس المراد بالامكان الذي جعل شرط القابلية الحادث الامكان
الذاتي الذي هو سلب الضرورة الذاتية عن الطرف المخالف فانه لازم لذات الممكن

القابلية وهي حدوث
م

ازلايل

ازلايل المراد الامكان الوقوعي المسمى ايضا بالامكان الاستعدادي
اي الذي هو سلب الضرورة المحققة حادامت الذات عن الطرف المخالف
سواء كانت ذاتية ام لا وهو لا يكون لازما لذات الممكن اذ لانه قد يحدث
بان يكون طرفه المخالف ضروريا بالضرورة الغير الناشئة من الذات ثم يزول
الضرورة ويحدث الامكان الوقوعي كوجود ولد الطفل اذ يمتنع وجود
ولده مادام طفلا لا امتناع توليده حينئذ فيكون عدمه ضروريا فلا يمكن
وقوع وجوده فان زالت الطفولية زالت ضرورة عدمه وصار وجوده ممكن
الوقوع فلا يلزم من انتفاء هذا الامكان في الازل ان يكون الحادث ممتنع فيه بالذات
فلا يلزم الانقلاب الحال اذ لا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم يقول اي المطلق
ان كان مكانه اي الحادث **فلا يلزم** القابلية اي قابلية الحادث مشروطة
بهذا الامكان الحادث فتكون حادثة لان المشروطة بالحادث اولى بالحدوث
حينئذ اي حين اذ كانت القابلية حادثة **لا يلزم** ان يكون ذلك القابلية من
لوازم وجود المتغير **ولكن** من لوازمه **فان كانت** من لوازمه ثبت ان اي
المتغير **لا يلزم** من الحوادث لان اللازم لا ينفك عن ملزومه **وان لم تكن** القابلية
من لوازمه تكون **معرضا** لان القابلية اما نفس القابل او جزء منه او خارج
عنه والاولان باطلان لا امتناع كون الصفة عين الموصوف او جزء منه ولا
مكان تصويره دونها فتبين كونها خارجا او خارجا اما اللازم او مفارق فاذا لم
تكن القابلية لازمة تكون عرضا مفارقا للمتغير فالمتغير قابل للقابلية لا ككل معروض
قابل لمعارضه **فقابلية** اي المتغير **لذلك القابلية** ايضا **امر** حادث
لا يصح من انها مشروطة بامكان وجود الحادث وهو هنا
القابلية الاولى والمشروط بالحادث اولى **واما** اي القابلية الثانية

(بالحدوث)

اما تكون من لوازمه اى لوازمه وجود المتغير ولا تكون من
لوازمه بل تكون عرضا مفارقة له فان كانت من لوازمه ثبت المطلوب
وهو ان المتغير لا يخلو عن الحوادث وان لم تكن من لوازمه تكون عرضا
مفارقة له والمعرض قابل لعارضة فالمتغير قابل للمقابلية الثالثة فكذلك
اى فكذلكنا في القابلية الثانية تقول في القابلية الثالثة والرابعة الخامسة
وهكذا انزلنا في القابليات او الانتهاء الى قابلية لازمة لوجود
المتغير الا اننا لا نقول ان المتغير لا يخلو عن الحوادث وهو
المطلوب واستشكل باننا لا نسلم لزوم التسلسل لجواز ان تكون قابلية
القابلية عينها كفاي وجود الوجود ولزوم لزوم ولو سلمناه فلا نسلم بطلان
هذا التسلسل لاقه في الامور الاعتبارية وبطلانه فيها ممنوع كما في العدد
فان الواحد نصف الاثنين وثالث الثلاثة وربيع الاربعة الى غير نهاية قال
الزنجاني وهذا على القول بعدم وجود النسبة اما على القول بوجودها
فالتسلسل لازم على ان قوله قابلية القابلية عينها ليس بشئ لان قابلية
القابلية نسبة وبين قابليها الذي هو الحل ومغايرة النسبة من المنسبين
ضرورته واذا ثبت بيان المقدمة الثانية من المقدمة الثلاث فتقول في
بيان الثالثة منها وهي قوله **كل ما يخلو عن الحوادث فهو حادث** لانه
الحوادث لو كان ازلية كانت الحوادث الحادثة فيه ايضا ازلية لانه ملزوم لها وازلية
الملزوم تستلزم ازلية اللازم ولانها لو لم تكن ازلية لكان محليا في الازل
خاليا عنها والفرض خلافه **هو** اى كون الحوادث ازلية **حال** بتنا في الازلية
والحدوث فيلزم ان ما لا يخلو عن الحوادث ليس بازل لبطان لازمه فيكون
حادثا اذ لا وبسطة بينهما واعترض بمنع ان ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث

لان لبدا الاول لا يخلو عن العقل الاول وهو لا يخلو عن الثاني والثاني
عن الثالث الى العاشر مع ان شيا منها ليس بحادث اى عند الحكم واجب
بان المراد بما لا يخلو عن الحوادث ما يكون محلا لها ومتصفيا بها والمبدء الاول
ليس محلا للعقل الاول ولا العقل الاول محلا للثاني وهكذا بل هي على العلة
لا تكون محلا للمعلول وبان المراد بالحوادث الحوادث الزمانية والعقول
ليست كذلك **وقال ان يقول ان ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث**
حادث وما استدلل به من انه لو كان ازلية كانت الحوادث ازلية ممنوع
لم يجوز ان يكون الشئ ازلية وهو لا يخلو عن الحوادث بل يكون
حادثا منها **بقا على** الحادث **الاخر** الذي بعده **لا** **لانه** **حادثا** **ول** **كذلك**
فانه ازل عند الحكم مع انه لا يخلو عن الحوادث التي هي الحركات الجزئية المتعاقبة
الى غير نهاية وحيث لا يلزم ازلية الحوادث بل ازلية حادث ما ولا نسلم
انه محال لجواز ان يكون حدوثه ذاتيا لازما يابل المحال ازلية جميع
الحوادث وهذا ايضا مثال لمنع مع السند واجب عنه باننا لا نسلم ان
الحركات الجزئية المتعاقبة لازمة للفلك بل اللازم الحركة من حيث
هي وهي ليست بحادثة وبان ذلك مستلزم للتسلسل وهو محال وان كان
في غير المصلل واعترض بان ذلك جواب عن السند وبان الحكم ان يمنع استحالة
التسلسل بناء على اختصاصها بطرف المبدأ او اني سلمنا ذلك هذه المناقضة بئر
المعارضة اى ولئى سلمنا ما ذكرتم من الدليل على حدوث العالم اى دليلكم وان
دل على حدوثه **ولكن عندنا ما يتيقن** **وذلك** **لأن** **كل ما لا يخلو** **اى** **منه**
في موثريته **لله تعالى** في **ايجاد العلم** من حصول الاسباب والشرائط
وارتفاع الموانع **اما ان يكون ثابت في الازل** **وم** **يكن ثابتا فيه** **والشئ**

الثاني مستلزم - الحال فتعين الاول وانما استلزم الثاني الحال لان كل
 ما لا بد له اي من في الموثريه لو لم يكن حاصل في الازل يكون بعضه حاد ثانيا
 ضرورة فحينئذ اي حين اذ كان بعض حاد تاييلا ثم اما يكون الحادث قديما
 او التسلسل وكلاهما باطلان وانما يلزم ذلك لان كل ما لا بد له اي منه في
 موثريه ذلك الحادث الذي هو بعض كل ما لا بد منه في موثريه الله تعالى
 في ايجاد العالم لا يخلو من ان يكون ثابتا في الازل اولم يكن ثابتا في زمان كان
 ثابتا فيه يلزم قدم ذلك الحادث لاستناع تخلف المعلول حينئذ اي حين
 اذ كان كل ما لا بد منه ثابتا في الازل عن العلة التلقائية سببية وقوله عن العلة
 سببية قطع من بعض النسخ وان لم يكن كل ما لا بد منه في موثريه الله تعالى في ايجاد
 ذلك الحادث ثابتا في الازل في بعضه حاد والكلام فيه اى في البعض الثاني
 كما ذكرنا في البعض الاول بان نقول كل ما لا بد منه في موثريه الله تعالى في
 ذلك البعض اما ان يكون ثابتا في الازل اولم يكن فان كان ثابتا فيه يلزم قدم
 ذلك الحادث لاستناع تخلف المعلول حينئذ عن علة التامة وان لم يكن ثابتا
 فيه فبعض حاد والكلام فيه كالكلام في البعض الثاني وهكذا في غيرهما
 القدم اي قدم الحادث بتقدير ان يكون كل ما لا بد منه ثابتا في الازل او التسلسل
 بتقدير ان لا يكون ثابتا فيه ثبت بذلك استحالة الشق الثاني فثبت الاول
 واما في الاول وهو ان كل ما لا بد له اي منه في الموثريه في ايجاد الله تعالى
 العالم حاصل في الازل يلزم ان الله العالم لانه لو كان حاد حينئذ فاختص
 حدوثه بوقت وهو وقت حدوثه لا يخلو من ان يكون لامر زمانا كان
 ثابتا في الازل او لم يكن الامر كذلك فان كان الاول وقد ثبت ان كل ما لا بد منه
 في الموثريه في ايجاد العالم في الازل يلزم ان يكون كل ما لا بد له اي منه

في الموثريه في الازل حاصل كما ثبت وغير حاصل لعدم كون ذلك الامر الزائدا في
 الازل هذا اي كون كل ما لا بد منه في الازل حاصل خلف اى باطل لاستناع
 اجتماع الحصول وعدم الحصول في وقت واحد وان كان الله تعالى وهو ان لا يكون
 اختصاص حدوث العالم لامر زائد ما كان في الازل مع استوائه بالنسبة
 الى جميع الاوقات يلزم ان يكون احد جانبي الممكن وهو جانب الوجود اي
 حدوثه في ذلك الوقت على عدم حدوثه فيه المتحقق قال الفارابي وفيه
 نظر لان ذلك انما يلزم اذا لم تكن علة التامة حاصلة في ذلك الوقت وهو
 ممنوع نعم يلزم ترجيح ذلك الوقت على اوقات اخرى بلا مرجح وفيه نظر ايضا
 لجواز ان يكون الاختصاص بذلك الوقت الامركان في الازل وهو ارادة الله
 تعالى وجوده في ذلك الوقت فلا يلزم الرجحان بلا مرجح انتهى وهو كما رجحان
 احد جانبي الممكن للمرجح محال واذا بطل لازم حدوث العالم بطل حدوثه
 فثبت ازلية وهو المطلوب وما ذكره هنا هو للموعود بقوله لاستناع تخلف المعلول
 كما صنفين وتقديره انه لو تخلف المعلول عن علة مسببة لم يجب بطل وجوده
 عند وجودها فيصور وجوده في وقت دون وقت اخر فاخصا وجوده
 باحدهما ان كان للمرجح وقع الممكن للمرجح وان كان للمرجح لم تكن العلة
 التامة علة تامة هذا خلف فان قيل للمعلول في دفع معارضة السبيل فيسلم
 ان الترجيح بلا مرجح محال واقع لان الهارب عن السبع والجامع يختار احد الطرفين واحده
 الرغيفين المتساويين بلا مرجح فذلك المنع لا يقع الا في تلك المعارضة
 السبيل يرد في المحالية ويقول لا يخلو من ان يكون ذلك الترجيح بلا مرجح محال
 اوله تكن محال فان كان محالايه مادراك من الدليل لسلامته عن هذا المنع
 وان لم يكن محالا فجاز وجود العالم بدون الموثريه حينئذ لا يحتاج الى ما يرجح جانب

الوجود على جانب العدم فبطل اصل دليلكم وهو ان كل محدث فله مؤثر
ويحصل مطلوبنا وهو ان العالم مستغن عن المؤثر والحق كما قال الغزالي في
الترجيح بلا مرجح جاز في الفاعل المختار كما مر في الهارب والجائع بل يجوز
ان يرجح الموجود لان الارادة صفة من شأنها ان ترجح اى شئ تعلقت به
راجحاً كان او مساوياً او مرجوحاً الملو جب بالذات فنسبته الى الممكنات
واحدة ضرورة تساوى فيضد فيها وتساوى القابلية فلم يكن وقوع شئ
منها اولى من الاخر فيمتنع فيها الترجيح بلا مرجح وجوابه اى السائل حينئذ
اى حين اذ عارضة المعلق في مقدمة وما ضره منعه بالنقص الاجمالى وهو كما
يقول المعلق ذكرتم من الدليل على ازالة العالم غير صحيح بجميع مقدماته
يدل على التعلق اى تخلف الحكم الذى هو ازالة العالم عنه في الحوادث
اليومية بان يقال كل ما لا بد منه في ايجاد الحادث اليومى ان كان ثابتاً في الازل
يكون ذلك الحادث ازيلاً لا امتناع تخلف للعلول عن علته التامة وان لم يكن ثابتاً
فيعضه حادث فيلزم اما كون الحادث قدما او التسلسل الى اخر ما ذكرتم فيلزم
ازلية الحادث اليومى وذلك باطل بالاتفاق فبطل الدليل الذى ذكرتموه لازلية
العالم واجيب عن دليل السائل بالمناقضة ايضا بان يقال لا نسلم ان كل ما لا بد
منه في مؤثرية ذلك الحادث لو كان حادثاً لزم ما ذكرتم لجواز كونه حادثاً
لحدوث تعلق ارادته تعالى وذلك التعلق لا يحتاج الى تحفص لان ارادته
تعالى لذاته اقتضت التعلق بايجاد العالم في ذلك الوقت وحينئذ لا يلزم
التسلسل ولو سلم لزومه لا نسلم ان هذا التسلسل محال لانه تسلسل في
الحوادث على التدريج وهو غير محال بل المحال هو التسلسل في الامور الموجودة
المتتالية واعتزى بان هذا الجواب يوجب سيورة الفاعل المختار موجبا لانه

حينئذ

حينئذ لا يكون متمكناً من الفعل في وقت اخر واجيب بمنع سيورته تعالى
موجباً حينئذ وانما يلزم ذلك لو لم يكن فعله تعالى مسبوقاً بالقصد
والارادة واذا ثبت ان العالم محدث وهو صغرى الدليل الدال على
احتياج العالم الى مؤثر فتقول في اثبات كبراه وهو ان كل محدث فله
مؤثر كل محدث وهو ما يتأخر وجوده عن عدمه ممكن بالامكان الخاص
الذى هو سلب الضرورة الذاتية عن جانبى الوجود والعدم لا امتناع
كونه ضرورياً الوجود لعدمه قبل وجوده ضرورياً العدم لوجوده
بعد العدم وكل حكم فله مؤثر اى مرجح لاحد طرفيه على اخره
ترجيح احد طرفى الممكن المساوى لطرف الاخر بلا مرجح لان الممكن
ما تساوى طرفا وجوده وعدمه بالنسبة الى ذاته وما كان كذلك يحتاج
في ترجيح وجوده على عدمه الى مرجح وهذا بديهي فيصدق من القياس
المفصول النتائج وهو ان العالم محدث وكل محدث ممكن وكل ممكن له مؤثر
العالم له مؤثر وهو المطلوب وذلك المؤثر يجب ان يكون واجبا لذاته
والا لكان ممكناً فيفتقر الى اخر فيلزم الدور والتسلسل وكلاهما باطل
فتعين الاول وهو المطلوب الفصل الثالث في المسائل التى اخترعها
الحار جدها برهاناً وتربى البيان كيفية استعمال القوانين السابقة فيها وفي
نسخة بدل اخر عنها المعبر به اول الكتاب ايضا ابدعتها وهما بمعنى ونذكر
هنا ثلاثة كلفه اعلام بان المسائل التى اخترعها اكثر من ثلاثة لكنه لم يذكر
منها هنا غير الثلاثة الاولى من علم الكلام وهو علم يقتد رمعه على اثبات
العقائد الدينية عن الغير والزامها اياه بايراد الحجج ودفع الشبهة ويقال علم
يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته واحوال الممكنات في البداه والمعاد

ولا

على قانون الاسلام والثانية من علم الحكمة وهو علم يبحث فيه عن هذه
 المذكورات لكن على قانون الفلسفة كقولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
 والواحد لا يكون قابلا وفاعلا معا وغيرهما من قواعدهم **والثالثة من علم**
الخلافة والجدل وهو ما يحصل به ملكة الغلبة على الخصم باقامة الدليل من
 الشهورات والمسلمات على مدعاه ويقال هو علم يفيد معرفة القدر الكافي
 من اقسام الاعتراضات والجوابات والموجبات منها وغير الموجبات وقدم
 الاولى لشرف موضعها مع كونها على قانون الاسلام ثم الثانية لمشاركتها
 اياها في الموضوع **المسئلة الاولى** من علم الكلام نقول واجب الوجود اى
 الواجب بالذات وهو ما يكون مقتضيا لوجوده من حيث الذات بخلاف
 الواجب بالغير وهو ما يكون مقتضيا لوجوده لا من حيث الذات بل باعتبار
 شئ اخر **واحد** لانه لو كان متعددا واثله ان يكون اثنين فلا يخلو اى
 هذا التقدير من ان يكون بينهما ملازمة او لا يكون اذ لا خروج عن
 التقييد ولا سبيل الى جواز شئ منهما لما سياتى فيلزم ان لا يكون الواجب
 اثنين لانتفاء لازمه وهو احد الامرين فتعين ان يكون واحد الامتناع
 كونه اكثر بالطريق الاولى **واما قلنا انه لا يجوز ان يكون بينهما ملازمة**
لانه لو كان اى الشأن كذلك اى بينهما ملازمة يلزم ان يكون بين الواجب
وغيره وهو الواجب الاخر المفروض علاقة اى تعلق يوجب الملازمة
 بينهما اذ الملازمة بين الشئين تقتضى العلاقة بينهما بان يكون احدهما
 علة للاخر او معلولا لعلته **وذلك** اى وجود العلاقة الثابتة بينهما
 يوجب الاحتياج اى احتياج احد الواجبين الى الاخر لان احدهما حينئذ
 ملزوم للاخر والملزوم محتاج الى لازمه واحتياج الواجب الى غيره

محال لانه يوجب امكانه وامكان الواجب محال واعتراض بانه ان اريد
 باحتياج الملزوم الى لازمه احتياجه اليه بحسب ذاته ووجوده فمنوع
 وان اريد به احتياجه اليه فى ملزوميته فمسلّم لكن لا يلزم منه مساينا فى
 واجبيته الواجب وانما يلزم ذلك ان لو لم يمتنع احتياج الواجب فى ذاته
 ووجوده الى غيره وهو ممنوع كيف والواجب مستلزم لصفاته اللازمة
 له كالعلم والقدرة مع انه ملزم منه انتفاء واجبيته **وعدم الملازمة**
بين الواجبين ايضا محال كما ان الملازمة بينهما محال لانه اى الشأن لو كان
كذلك اى عدم الملازمة بينهما يلزم جواز الانفكاك بينهما اى جواز ان
 يوجد احدهما مع عدم الاخر **لانه لو لم يجز ذلك يلزم ثبوت الملازمة**
بينهما لامتناع انفكاك احدهما عن الاخر حينئذ **والنقد** **بمخالفة** اذ التقدير
 عدم الملازمة بينهما قضيت ان عدم الملازمة يستلزم جواز الانفكاك
 بين الواجبين **والانفكاك** بينهما محال لانه انما يكون بان يوجد احدهما مع عدم
 الاخر وعدم الواجب محال **فكذلك** اى فكلا انفكاك في كونه محالا **لجواز** اى
 الانفكاك لان جواز المحال محال والا يلزم جواز ثبوت المحال فاستحال عدم
 الملازمة كما استحال ثبوتها فتعين ان لا يكون الواجب اثنين كما قلنا وهو
 المطلوب **وفيه** اى الدليل المذكور مع لطيف اى دقيق **وهو ان يقال ان**
اعنيت بجواز الانفكاك بينهما جواز الافتراق بينهما اى جواز ان يوجد
احدهما مع عدم الاخر **فالمسلم** ان اللازم من عدم الملازمة هو هذا
 اى جواز الافتراق بينهما بهذا المعنى **لجواز ان لا يكون بين الشئين ملازمة**
مع ثبوتهما بالفرض **وذلك** كما كان الانسان حيوانا كان الله تعالى
 موجودا فانه لا ملازمة بين حيوانية الانسان ووجود الله تعالى

ضرورة التقاطعة بينهما اذ ليس احدهما علة للآخر ولا معلول لاهلته ووجه وجود كون الباري ليس علة لحيوانية الانسان ان الحيوانية ذاتية للانسان وذات الشيء لا يحتاج الى علة كما تقرر في محله قال الزجاجي ويمكن ان يقال ما تقرر في محله هو ان ذات الشيء في اتصاف ذلك الشيء به لا يحتاج الى علة مغايرة لعله الذاتي لانه في نفسه لا يحتاج الى علة كاللون للسواد فان ما يقتضي تحقق السواد في نفسه هو عينه يقتضي اتصافه باللونية لاشئ اخر ولو سلم انه في نفسه لا يحتاج الى علة لا نسلم انه لا يحتاج الى علة مطلقا كيف وذات الشيء لكونه جزءا الممكن ممكن وكل ممكن محتاج على علة وان عنيته به اى يجوز ان لا تفكك جواز ثبوت احدهما بدون الآخر على معناه يجوز ثبوت احدهما في الواقع من غير احتياج له الى الآخر سواء كان ذلك الاخر ثابتا فيه او لم يكن ثابتا فيه فذلك اى فالجواز بهذا المعنى لازم ولكن لم قلتم بان محال في الواجبين لجواز ان يوجد ذاتان دائما ولا يكون احدهما محتاجا الى الآخر لكون كل منهما واجبا لذاته واجيب عن الدليل المذكور بطريق القصد ايضا بان يقال دليكم هذا بجميع مقدماته غير صحيح لانه يجب ان لا يكون شئ علة لشيئ لانه لو كان كذلك فاما ان يكون الموجب مستلزما لمعلوله او لا ولا سبيل الى شئ منهما اما الاول فلا نه يجب احتياج الملزوم الى اللازم كما ذكرتم فيلزم ان تكون العلة الموجبة محتاجة الى معلولها وهو محال وعدم الملازمة ايضا محال لانه يوجب جواز انفكاك المعلول عن علته الموجبة وهو محال لانه يستلزم جواز التخلل وهو محال كما مر فيكون جوازه ايضا محالا لان جواز المحال محال لا يقال اذا بطل هذا

المد على وحدانية تعالى لم تثبت وحدانية لانا نقول اتقا الدليل الخاص لا يوجب اتقاء المدلول لجواز ثبوت دليل اخر وهناك ذلك اذ الدالة الدالة على وحدانية تعالى كثيرة كدليل التمايز المشار اليه بقوله تعالى لو كان فيها الربة الا الله ففسد تاويله انه لو امكن الزمان لا يمكن فيها تمايز بان يريد احدهما حركة زيدا والاخر مسكونه لان كلاهما في نفسه امر ممكن وكذا اتفق الارادة بكل منهما اذ لا تضاد بين الرادتين بل بين المرادين وحيث انما ان يحصل الامر ان صحيح الخذلان او لا فيلزم عجز احدهما وهو اماراة القدوث والامكان لما فيه من شأنية الاحتياج فالتقدم مستلزم لا يمكن التمايز المستلزم للحال فيكون محالا **المسئلة الثانية من علم الحكمة قال الحكيم واجب الوجود يجب ان يكون موجبا بالذات وهو الذي يصدر عنه الفعل بغير ارادته كصدور الاشراق عن الشمس والاحراق عن النار لانه اى الواجب لو كان فلهذا بالاحتياج وهو الذي يصدر عنه الفعل بآرادته فلا يخلو من ان يكون فعله في ذاته جارا لصدوره عنه او لم يكن كذلك وكل واحد منهما اى من القسمين باطل فانقول بكونه فاعلا بالاحتياز باطل لبطالان لازمة وانما قلنا ان كل واحد من قسمين باطل لانه لو كان فلهذا بالاحتياز اى بجاز ان لا يزل يلزم احد الامرين المستلزمين وهو ان يكون الاخرى حادثة او كون الفاعل بالاحتياز موجبا بالذات واللازم باطل فكذا املازمه وانما قلنا ان احد الامرين لازم لانه لا يخلو من ان يكون له اى للواجب تعالى قصد واردة في ايجاد ذلك الفعل الاخرى او لم يكن له ذلك فليكن له ذلك يلزم حادثة الاخرى لان ذلك الفعل حينئذ يتأخر وجوده عن الارادة لتقدمها على المراد فيكون معدوما محال الارادة اذ القصد الى ايجاد الموجود**

محال فيكون حادثا والتقدير انه ازل فيكون الازل حادثا وهو الامر الاول
وان لم يكن له تعالى قصد و ارادة في ذلك الفعل الازل يلزم كونه موجبا
بالذات وهو الامر الثاني لانا لا نعني بالموجب بالذات الا ما يصدر عنه
الفعل بلا قصد و ارادة لا فاعلا بالاختيار **هذا** اخلق اى خلاف المقدر
واذا لم يكن فعله جازيا صدورة في الازل فيكون متعاقبة ثم لما وجد
ممكنا والالم يوجد فيلزم انقلاب الشيء من الامتناع الذاتي الى الامكان
الذاتي **هذا** اخلق اى باطل فيبطل ملزومه وهو عدم كون فعله جازيا
في الازل واذا بطل كونه فاعلا بالاختيار لبطلان لازمه بقسميه تعين
كونه موجبا بالذاتي **وجوابه** اى الدليل الدال على كون الواجب موجبا
بالذات بطريق المناقضة ان يقال في الامر الاول لا نسلم ان المراد متأخر
عن الارادة بالزمان بل بالذات والحادث ما يكون متأخر الوجود بالزمان
لا بالذات وفي الامر الثاني لا نسلم ان فعله لو لم يكن جازيا يكون متعاقبا ايا لم
لا يجوز ان يكون ممكنا بالذات مستغابا لغير وهو فقد الشرط فاذا وجد الفعل
وجود الشرط حدث الامكان الوقوع وارتفع الامتناع الوقوع الذي
بازايه او يقال يقال الازل اذا نسب الى شئ فقد يعتبر كونه طوقا لامكانه اى
يمكن في الازل ان يوجد الشئ فلا يلزم ان يكون وجوده ازليا وقد يعتبر كونه
طوقا لوجوده فيكون وجوده ازليا وحينئذ يختار انه يمكن في الازل ان يوجد
فعل الواجب في وقت من الاوقات فلا يلزم حدوث الفعل بتقدير ازلية
ولا الانقلاب المذكور وبطريق المعارضة ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان
دل على ذلك اى على ان الواجب موجب بالذات ولكن عندنا ما ينفيه وذلك
لانه اى الواجب لو كان موجبا بالذات يلزم امكان الواجب معلولا لغيره او

كونه

كونه جازيا لعدم وكل واحد منهما اى من الامرين المذكورين باطل
فبطل كونه موجبا بالذات لبطلان لازمه فتعين كونه فاعلا بالاختيار
كما عليه المسلمون **وانما قلنا ذلك** اى ان الواجب لو كان موجبا بالذات
يلزم احد هذين الامرين **لانه** اى الواجب لو كان موجبا بالذات فلا بد ان
يكون له فعل صادر عنه او لا كالعقل الاول وان يكون معلولا الاول وهو
فعله صادر عنه **اخر** موجود امعه لئلا يتخلف المعلول الاول عن علته
الثامة لان تخلفه عنها ان كان ليتوقفه على امر اخر يلزم ان لا تكون العلة
الثامة علة تامة هذا تخلف والا يلزم الترجيع بلا مرجع وهو محال
في الموجب كما مر واذا كان معلولا الاول موجودا امعه فلا يتخلو من ان
يكون معلولا الاول جازيا لعدم او لم يكن كذلك فان لم يكن جازيا العلة
يلزم ان يكون واجبا لان ما لا يجوز عدمه ليس الا الواجب **حينئذ**
اى حينئذ اذ لو كان معلولا الاول واجبا يلزم ان يكون الواجب وهو
المعلول الاول معلولا لغيره وهو الواجب تعالى وذلك باطل واعترض
بانا لا نسلم ان معلولا الاول ان لم يكن جازيا لعدم يكون واجبا لان الواجب
ما وجب وجوده لذاته لا ما يجوز عدمه ولا يلزم من عدم جواز عدمه
ان يكون واجبا لذاته فلا يلزم الامر الاول وان كان معلولا الاول
جازيا لعدم والحال انه كلما كان المعلول لعدم كانت علته الموجبة
له ايضا كذلك لان المعلول حينئذ اى حينئذ اذ كانت علته موجبة له
لازم لها لامتناع تخلفه عنها وجواز عدم اللازم يوجب جواز عدم
اللزوم لان عدم اللازم يستلزم عدم اللزوم فيلزم ان يكون الواجب
جازيا لعدم هذا اختلف فيلزم ان يكون الواجب موجبا بالذات فيكون



فاعلا بالاختيار واعترض باننا لا نسلم ان يجوز عدم كل لازم يوجب جواز
عدم كل ملزوم لم يجوز ان يكون المعلول اللازم جائز لعدم لذاته واجبا
لعلة وهو الواجب الملزوم فلا يلزم جواز عدمه جواز الملزوم الذي هو
الواجب تعالى فلا يلزم الامر الثاني ايضا **تنبيه** على جواب سؤال يرد
على المعارضة المذكورة تقديره ان المعارضة لكونها تسليم الدليل و
منع الدليل لا تأتي في الادلة العقلية لاستلزامها اجتماع التقيضين اذا اذلة
العقلية على الدولات اللازمة لادلتها بخلاف الادلة العقلية
لجواز تعارضها بحسب الظاهر اذ هي امارات وليس بين الامارة ومدلولها
ربط عقلي وفيه على جوابه بقوله **يشبه ان تكون المعارضة في المعقولات**
كالنقض الاجمالي للدليل لان النقض هو تخلف الحكم عن الدليل والمعارضة
يتحقق فيها ذلك ايضا اذ الدليل المعارض لا يترتب عليه مدلوله بل يتخلف
عنه وتقديره ان يقال لوصح ذلكم بجميع مقدّماته لما صدق فقيض مدلوله لكنه
صادق ويبين ذلك بدليل يدل على فيه وانما قال يشبه لانه لا جزم بان المعارضة
كالنقض لانه ليس بيديهم ولم يدل عليه برهان هذا والحق كما قال الزنجاني
انها تأتي في الادلة العقلية واستلزامها اجتماع التقيضين ممنوع وانما يلزم
ان لا كان الدليلان المتعارضان صحيحين في الواقع وليس كذلك كما مر في
المعارضة من ان تسليم الدليل لالصحة في الواقع بل يتحقق خلافه عند المعارض
قال ولو سلم صحتهما في الواقع لاسلم التناقض ايضا اذ الثبوت لازم من
دليل المعلل والنفي من دليل السائل ومع اختلاف الجهة لا تناقض **المسئلة**
الثالثة في علم الخلاف قال الشافعي رحمه الله لا بملك اجبار البكر بالغة
على الشكاح ممن يكافئها بناء على ان علة الاجبار البكر خلافا لابي حنيفة **وجه**

الله في قوله انه لا يملك اجبارها بناء على ان علة الاجبار الصغير
لقصور عقل الصغيرة وقد كمل ببلوغها فلا يملك عليها حينئذ الاجبار
كما في النقص في المال **لنا فيه** اي في المدعى المذكور ان **احدى الولايتين**
الثنتين على الاثر **ثابتة** للاب عليها في الواقع **وهي** اي **احدى الولايتين** **لها**
ثابتة للاب قبل وقوع الاجبار اي انكاحها جبر او عند وقوع **الاجبار**
بحيث يكون كلا الوقتين من اوقات بلوغها **وايما كان** اي وجد من الولايتين
اللتين كل منهما اخض من مطلق الولاية **يلزم المطلوب** وهو مطلق الولاية
لاستلزام الاخض الايم قال التفتازاني وفيه نظر لان المطلوب ليس مطلق
الولاية بل الولاية عند الاجبار وهي لا تلزم من الولاية قبل الاجبار لجواز
ان يحين الاب او يفسق عند الاجبار وما قبل انهما يلزم منها بالاستصحاب
لا يجدي لان الاستصحاب يصلح للدفع لا للاستحقاق وانما قلنا ان **احدى**
الولايتين ثابتة للاب في الواقع **لانها في الشأن لا يغفلون ان يكون شمول**
الولاية للوقت الذين احدهما قبل الاجبار والاخر عنده **علة لاحد**
الشمولين مطلقا اي بلا تعيين **اي شمول** وجود الولايتين للوقتين
وشمول عدمهما **لما** او لم يكن شمولها علة لذلك **وايما كان** من العلية
وعدمها يلزم **احدى الولايتين** اما اذا كان **علة** **فقط** **انه يلزم احد**
الولايتين **لان شمول الولاية للوقت** اذا كان علة **سواء كان متحققا في**
الواقع او لم يكن متحققا فيه **يلزم منه احدى الولايتين** اما اذا كان متحققا
فظاهرا اذ يتحقق شمول الولاية للوقت يتحقق مجموع الولايتين المستلزم
لاحدهما واما اذا لم يكن متحققا فلا يتفاء احد الشمولين مطلقا **علته** وهو
مستلزم للافتراق الذي هو ثبوت الولايتين وعدم الاخرى لانها المالم

فظاهره

لشفاوص

بش
احدى

مداريتها في نفس الامر لم لا يجوز ان يكون هذا التقدير محالا والمحال جاز
 ان يستلزم المحال فلا يلزم من عدم المدارية على هذا التقدير عدم المدارية
 في نفس الامر راجعها لانسلم ان نقيض الشمول العدم لو انتفى عند انتفاء العلية
 كانت العلية مدار النقيض شمول العدم وانما يلزم ذلك لو كانت للعلية
 صلاحية عليّة نقيض شمول العدم لكنه ممنوع خامسها قلب الدليل كما يقال
 ليس للاب ولاية اجبار البكر البالغة لان احد العدمين ثابت وهو اما عدم
 الولاية قبل الاجبار او عدمها عنده واياها كان يلزم المطلوب وانما قلنا ان
 احد العدمين ثابت لان شمول العدم للوقتين اما ان يكون علة لاحد الشمولين
 مطلقا ولا على التقديرين يلزم احد العدمين الى اخر الدليل سادسها نقضه
 كما يقال لو كان دليلك صحيحا للزم امكان اجتماع الضدين في محل واحد في
 زمان واحد لا امكانين ثابت اما قبل وجود احد الضدين في المحل او عنده
 وجوده واياها كان يلزم الامكان وانما قلنا ان احد الامكانين ثابت لان شمول
 مطلقا ولا على التقديرين يلزم احد الامكانين اخر الدليل ثم شرح الرسالة والله للمهد
 والمنة وصلى الله سيدنا محمد واله وصحبه وسلم عدد ما ذكره الذكر وغفل
 عن ذكره الخافلون قال مؤلفه برد الله مفيجه وكان تمامه في

فلان احد صح

الثاني والعشرين من شهر صفر سنة ثمان وستين وثمانمائة
 والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده

وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول

ولا قوة الا بالله العلي العظيم

والحمد لله رب العالمين

اسم ونعم الميعن



الامكانين
 البرهاني
 يكون غلط
 الشمولين